

The Social and Economic Impacts of Transnational Crime and Ways To Address Them From A Social Work Perspective (Drug Trafficking As A Model)

Dr. AL Hussein Abdulatif Ali Miftah *

Department of social work, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya

*Corresponding: alhousinmoftah@bwu.edu.ly

الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مخاطر الجرائم العابرة للحدود وسبل مواجهتها من منظور الخدمة الاجتماعية (تجارة المخدرات أنموذجًا)

د. الحسين عبد اللطيف علي مفتاح *

قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية، جامعة بنى وليد، بنى وليد، ليبيا

Received: 03-12-2025; Accepted: 05-01-2026; Published: 17-01-2026

Abstract:

This research examines the social and economic impacts of transnational crimes, with a specific focus on drug trafficking as a primary model within the field of social work. The study aims to identify the multidimensional risks associated with cross-border criminal activities and explore effective intervention strategies from a professional social work perspective. Utilizing a descriptive-analytical approach, the research relies on a comprehensive review of theoretical literature, previous studies, and international reports to analyze how drug trafficking undermines social stability and national economies. The findings indicate that transnational drug crimes significantly weaken social cohesion, lead to the erosion of family values, and increase rates of domestic instability and divorce. Economically, these crimes drain national resources, hinder sustainable development, and distort local markets through money laundering activities. Furthermore, the study highlights the critical role of social workers in prevention, early detection, and the rehabilitation of individuals affected by addiction. The research concludes by proposing a strategic framework for social work intervention that emphasizes community awareness, family support systems, and international cooperation to mitigate the threats posed by organized crime. It recommends the necessity of developing specialized social programs that integrate psychological and social support to protect the youth, who represent the most vulnerable group to these transnational threats.

Keywords: Transnational Crime; Drug Trafficking; Social Work; Social Impacts; Economic Impacts; Community Prevention.

الملخص

يسعى هذا البحث إلى استقصاء الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجرائم العابرة للحدود، مع التركيز بشكل خاص على تجارة المخدرات كنموذج رئيسي ضمن سياق ممارسة الخدمة الاجتماعية. يهدف البحث إلى تحديد المخاطر متعددة الأبعاد المرتبطة بالأنشطة الإجرامية الدولية واستكشاف استراتيجيات المواجهة الفعالة من منظور مهني. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والدراسات السابقة والتقارير الدولية لتحليل كيفية تقويض تجارة المخدرات للاستقرار الاجتماعي والاقتصاد الوطني. تشير النتائج إلى أن جرائم المخدرات العابرة للحدود تساهم بشكل كبير في

إضعاف التماسك الاجتماعي، وتؤدي إلى تأكل القيم الأسرية، وارتفاع معدلات التفكك والطلاق. وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل هذه الجرائم على استنزاف الموارد الوطنية، وتعطيل التنمية المستدامة، وتشويه الأسواق المحلية عبر عمليات غسل الأموال. علاوة على ذلك، تبرز الدراسة دور المحوري للأخصائين الاجتماعيين في مجالات الوقاية، والكشف المبكر، وإعادة تأهيل الأفراد المتضررين من الإدمان. خلص البحث إلى اقتراح إطار استراتيжи لتدخل الخدمة الاجتماعية يؤكد على التوعية المجتمعية، ونظم الدعم الأسري، والتعاون الدولي للحد من التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة. وتوصي الدراسة بضرورة تطوير برامج اجتماعية متخصصة تدمج بين الدعم النفسي والاجتماعي لحماية فئة الشباب، باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة لهذه المخاطر العابرة للحدود.

الكلمات المفتاحية: الجرائم العابرة للحدود؛ تجارة المخدرات؛ الخدمة الاجتماعية؛ الآثار الاقتصادية؛ الوقاية المجتمعية.

المقدمة

تُعد المخدرات ظاهرة لا تقل خطورة عن خطر الإرهاب، وأحد الجرائم العابرة للحدود، وأن انتشارها سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة، وقد بين تقرير المخدرات العالمي أن عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ارتفع إلى 292 مليون بزيادة قدرها 20% خلال العشر سنوات، وارتفع العدد لسنة 2024 إلى ثلثمائة مليون شخص يتعاطون المخدرات على مستوى العالم، وأن هناك زيادة في اتجار المخدرات، (التقرير العالمي للمخدرات التابع للأمم المتحدة 2024)، ومن تم فإن الدول تواجه تحديات كبيرة في مواجهة متعاطي المخدرات والتجار المروجين، فقد تضمن البحث التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجرائم العابرة للحدود، والاعتماد على دراسات محلية وعربية، ثم التوصل إلى نتائج ووصيات.

أولاً: مشكلة البحث:

شهد العالم أشكالاً عدّة من الأنشطة الاجرامية حيث كان نطاقها محلي لا تخرج عن حدود الدولة لكن ما طرأ على المجتمعات من تقيّيات حديثة توسيع نطاقها وظهرت بأبعاد جديدة في صورها وأسلوب ارتكابها وهذا بفعل التطور التكنولوجي التقني ونمو الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والعولمة التي أدت إلى اختزال المسافة وإزالة الحدود بين الدول وعززت التواصل والذي نتج عنه عولمة الجريمة بحيث توسيع وخرجت عن النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي واتسمت بطابع العابر للحدود الوطنية باعتباره اجرام قائم بذاته، فارتفعت الأرباح من خلال استغلال الحدود بين الدول واختلاف السلطات القضائية وقد تأثرت بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهي تعتبر موضوعاً صعباً لامتدادها إلى الحدود الإقليمية لدولة أخرى مما يقود المجتمعات إلى الانحراف عن القيم الاجتماعية والتفكك الأسري والصحة العامة واضعاف الاقتصاد الوطني ولها اشكالاً متعددة دولياً.

وتعد المخدرات والاتجار بها افة من المخاطر التي ارتبطت بالجرائم العابرة للحدود وتواجه الدول تحديات كبيرة في مواجهة متعاطي المخدرات ومرجعيها ولا تقل خطورة عن خطر الإرهاب والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني للدولة ومكافحتها يتطلب توفير موارد كبيرة ومن التحديات المعاصرة التي تقف عائقاً أمام الدول وعجزت عن مواجهتها وقد لا تتوفر الإمكانيات اللازمة لسهولة حملها وترويجها والتي لعبت العولمة في انتشارها لعوامل عدّة منها السيطرة على الدول النامية واجبارها تحت السيطرة الاستعمارية الامر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة ما لحقت بها من اضرار ، ولمهنة الخدمة الاجتماعية دوراً في مواجهة هذه الظاهرة، لذا رأى الباحث التعرف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية حتى يتمنى أخذ التدابير اللازمة لمواجهتها من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية للمحافظة على الاستقرار المجتمعي والتماسك الاجتماعي والأمني للدول العربية، من خلال تساؤل رئيس مفاده: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مخاطر الجرائم العابرة للحدود وما سُبُل مواجهتها من منظور الخدمة الاجتماعية؟

ثانياً: أهمية البحث:

تكمّن أهمية البحث في التالي:

- 1- تُعتبر من المواضيع المهمة والتي ترتبط نتيجة التطور التكنولوجي والعلوم التي عرفها العالم.
- 2- الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالجرائم العابرة للحدود من أبرزها تجارة المخدرات ومخاطرها التي تهدّد استقرار المجتمعات.
- 3- تقام الخطر الذي تشكّله الجريمة المنظمة على الامن الداخلي للدول واستقرار العلاقات بينها مما يشكّل تهديداً مباشراً للمجتمع بصفة عامة.
- 4- إن الاتجار بالمخدرات بات من المشاكل التي تعاني منها العديد من الدول بسبب ارتباطها بالعديد من الجرائم العابرة للحدود.

ثالثاً: أهداف البحث:

الهدف العام: التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مخاطر الجرائم العابرة للحدود وسبل مواجهتها، وتتفّرّع منه الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مفهوم الجرائم العابرة للحدود.
- 2- التعرف على آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالقيم الاجتماعية.
- 3- التعرف على آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالصحة العامة.
- 4- التعرف على آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية
- 5- التوصل إلى مقتراحات لمواجهة مخاطر جرائم تجارة المخدرات

رابعاً: تساولات البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة على التساؤل التالي: ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن مخاطر الجرائم العابرة للحدود وما سبل مواجهتها وتتفّرّع منه التساؤلات التالية:

- 1- ما مفهوم الجرائم العابرة للحدود؟
- 2- ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالقيم الاجتماعية؟
- 3- ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالصحة العامة؟
- 4- ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية؟
- 5- ما المقتراحات التي تسهم في مواجهة مخاطر جرائم تجارة المخدرات.

خامساً: المفاهيم:

1- الآثار الاجتماعية: تُعرف الآثار الاجتماعية بأنها "التغيرات التي تطرأ على حياة الأفراد والجماعات نتيجة لعوامل مثل التطور التكنولوجي والسياسات الحكومية، أو الازمات الاقتصادية هذه الآثار تشمل تغيرات في القيم الاجتماعية، العلاقات الاسرية، أنماط الاستهلاك، ومستويات القاومات الاجتماعية". (إبراهيم 2018 ص 14)

وتعرف الآثار الاجتماعية بأنها "الانعكاسات التي تتركها الظواهر الاجتماعية على الأفراد والجماعات" (حسن 2018 ص 45).

2- الآثار الاقتصادية: تُعرف الآثار الاقتصادية بأنها "النتائج المترتبة على القرارات أو الأحداث الاقتصادية مثل النمو أو الركود الاقتصادي، التضخم، البطالة، وتوزيع الدخل قد تكون هذه الآثار إيجابية أو سلبية" (محمد 2026 ص 26).

وتعرف الآثار الاقتصادية بأنها "النتائج التي تترتب على النشاط الاقتصادي أو الظواهر المالية، سواء كانت مباشرة، وتنعكس على المجتمع من حيث الكفاءة الاقتصادية، توزيع الموارد ومستوى التنمية". (حسن 37)

3- الجريمة المنظمة العابرة للحدود: تُعرف بأنها "عبارة عن مشروع اجرامي قائم على أشخاص يوحّدون صفوف من أجل القيام بأنشطة إجرامية، على أساس دائم ومستمر ويترسّم هذا التنظيم بكونه ذو بناء هرمي ويحكم هذا الكيان نظم ولوائح داخله ويستخدم في سبيل تحقيق أغراضه العنف والتهديد والابتزاز

والرشوة في افساد المسؤولين سواء في أجهزة الحكم أو أجهزة الادارة العامة." (خليل، 2001، ص 5)

وتعرف الجريمة المنظمة العابرة للحدود بأنها" فعل أو أفعال تنظيم هيكلية متدرج ويتتمتع بصفة الاستمرارية يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل منهم ويكتفى ولايهم واطاعتهم لأوامر رؤسائهم ويكون الغرض من هذا الفعل أو تلك الأفعال غالبا الحصول على ربح و تستخد الجماعة الاجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها ويمكن أن يمتد نشاطها الاجرامي عبر عدة دول". (عبد الله، 2009، ص 12)

ويمكن تعريف الجريمة المنظمة العابرة للحدود اجرائياً بأنها الأنشطة الاجرامية التي تتم بشكل منظم وبتخطيط دقيق، وتجاوز الحدود الوطنية حيث تعمل مجموعات اجرامية منظمة على تنفيذ اعمال غير قانونية بين حدود ليبيا والدول المجاورة وبين دول أخرى منها الاتجار بالبشر وغسل الأموال وتهريب السلع الممنوعة والجرائم الالكترونية.

4- المخدرات: تعرف المخدرات بأنها" مادة تسبب في الانسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متقارنة وقد تنتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة. (الحراسة، الجزاير 2012، ص 14)

وتعرف المخدرات بأنها" مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم. (المراشدة، 2012، ص 19).

وتعرف المخدرات اجرائياً بأنها وصف واضح ومحدد لمواد التي تعتبر مخدرات بناء على معايير محددة تستخدم في سياق معين مثل البحث العلمي أو التشريعات القانونية

التعريف الاجري: ويعرف الباحث تجارة المخدرات اجرائياً بأنها نشاط غير قانوني يتضمن انتاج وتوزيع وبيع أو تهريب المواد المخدرة المحظورة قانونياً عبر حدود ليبيا بالدول المجاورة يتم ذلك عادة عبر شبكات إجرامية منظمة تهدف إلى تحقيق أرباح مالية كبيرة.

5- الخدمة الاجتماعية في مجال ادمان المخدرات: تعرف بأنها" مجال من مجالات الخدمة الاجتماعية يتطلب وجود اخصائي اجتماعي مهني يستخدم معارف الخدمة الاجتماعية ومبادئها وقيمهما ويوظف مهارات الممارسة المهنية للعمل على مستوى الوحدات الكبرى والوحدات الصغرى لإرتباط الإدمان بمشكلات فردية واسرية وجماعية ومجتمعية سببها ادمان المسكرات أو المخدرات أو المؤثرات العقلية.

(البريش عبد العزيز، 2003 ص 9).

وتعرف الخدمة الاجتماعية في مجال ادمان المخدرات اجرائياً بأنها مجموعة من الإجراءات والأنشطة المهنية التي يقوم بها الاخصائيون الاجتماعيون لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات والادمان وذلك من خلال تقديم الدعم والرعاية للأفراد المتأثرين بهذه المشكلة وأسرهم.

سادساً: الدراسات السابقة

يشير الباحث إلى بعض الدراسات العلمية المحلية والعربيّة ذات العلاقة بالجرائم العابرة للحدود وفق تسلسلها الأحدث تاريخياً في التالي:

الدراسات المحلية:

1- جفاره عبد الله (2020) بعنوان "مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي، هدفت الدراسة توضيح مشكلة تعاطي المخدرات وأسبابها والتعرف على أبرز المشاكل الاجتماعية والنفسية وصفات وخصائص المتعاطيين، ومعرفة دور البيت على الشباب المتواجدین بمركز الايواء العلاجي للإدمان بتاجوراء بعينة من (103) من الشباب باستخدام الاستبانة، وتوصلت إلى نتائج أدهمها، أن الشباب المتعاطيين للمخدرات تراوح مستوياتهم التعليمية بين المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية، وتأكد النتائج وجود مشاكل للشباب أهمها النفسية والاجتماعية محفزة على تعاطي المخدرات، وأوصت بضرورة الاهتمام بقطاع الشباب واستثمار أوقات فراغه.

2- عبد الله سالمه (2012) بعنوان "آراء الشباب الليبي نحو مروجي المخدرات ومدمنيها" هدفت الدراسة الكشف عن آراء واتجاهات الشباب الليبي نحو مروجي المخدرات ومدمنيها، واستخدمت كلاً من المتغير المستقل والتابع، مستخدمة المنهج الوصفي، وتم استخدام عينة الدراسة 228 مفردة لكتي

الآداب والعلوم لجامعة عمر المختار فرع طبرق واستخدمت أداة جمع البيانات استبانتة و المقابلة مع المسؤولين، وتوصلت الى نتائج أهمها، أن وجود فراغ لدى الشباب يؤدي لهم الى تعلم أنماط سلوكية منحرفة وأكدت الى وجود مبررات عده تجعل الشباب يلجأون الى ترويج المخدرات وتمثل في ذلك سبب البطالة.

3- مسعود عاشور (2010) بعنوان "اتجاهات الشباب الليبي نحو تعاطي المخدرات" هدفت الدراسة الى التعرف على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة تعاطي المخدرات في مدينة طرابلس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وأسلوب المحسن الاجتماعي واعتمدت على عينة قوامها (200) مفردة من الشباب الليبي يعرفون المخدرات الشهيرة فقط والتي غالباً ما يتم التركيز عليها عبر وسائل الاعلام، وأن اتجاهات أفراد العينة نحو التعاطي من خلال مقياس الأصدقاء سلبية.

4- عطية عادل (2005) بعنوان "تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي" ، هدفت الدراسة الى الكشف عن بعض الخصائص الاجتماعية والسوسيولوجيا للمتعاطفين، والتعرف على دور المؤسسات الاجتماعية في تعاطي الشباب للمخدرات، دراسة وصفية باستخدام المنهج العلمي واستخدم المحسن الاجتماعي بطريقة العينة 83 مفردة، واستخدمت أداة الدراسة دراسة الحالة والاستبار واللاحظة وتوصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من المتعاطفين هم فئة العزاب بنسبة 90% وأن أكثر المخدرات هي الحشيش والهيرودين، وبينت من أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية زيادة العلاقات العائلية، وكثرة الاستدانة وعدم المشاركة في المناسبات.

الدراسات العربية:

1- الدوبي موزة(2024) بعنوان "ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها في المجتمعات العربية" هدفت الدراسة الى التعرف على أسباب انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها في المجتمعات العربية، من خلال التحليل الاجتماعي للأدبيات والدراسات والبحوث، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الأسباب المسئولة عن عملية التنشئة الاجتماعية، وقد توصلت الى مجموعة من النتائج منها، إن ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها مجموعة متشابكة من العوامل والأسباب المسئولة عن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات وادمانها تتمثل من العوامل منها: قلة الوازع الديني، جماعة الاقران، البطالة، القسوة الزائدة مع الأبناء.

2- يسري يعثوري، هدى عجاني(2024) بعنوان "الجريمة المنظمة العابرة للحدود" هدفت الدراسة تحديد الأنماط والمعالم المختلفة للجريمة المنظمة وأبرز مميزاتها والقواعد التشريعية التي تبنيها المنظمات من أجل مكافحتها، بما في ذلك الجهود المبذولة من طرف الجزائر، حيث جمعت الدراسة بين المنهج الوصفي الذي يوضح معلم الجريمة والمنهج التحليلي القائم على تحليل المادة القانونية، وكذلك المقارن في عرض مواقف بعض التشريعات، وتوصلت الدراسة الى نتائج منها: عدم التوصل الى مصطلح موحد للجريمة المنظمة، وتعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لظاهرة الاجرام من خلال وضع منظمات إقليمية.

3- الزغبي عبد الله (2022) بعنوان "مكافحة الجرائم السiberانية العابرة للحدود" هدفت الدراسة لبيان الجرائم السiberانية بوصفها جرائم عابرة للحدود وانسجامها شرعاً، ووطنياً مع المعايير الدولية حيث اختصت مشكلة الدراسة في البحث عن مدى التوافق بين المعايير الدولية منها، الاتفاقيات الدولية، وبعض من التشريعات الوطنية، واعتمدت على المنهج التحليلي المقارن، وتوصلت الى نتائج أبرزها: أن الجريمة الالكترونية ذات طابع دولي عابرة للحدود الإقليمية، ذات طبيعة خاصة وذات بيئة رقمية.

4- احمد مساعد (2020) بعنوان: "جريمة غسيل أموال المخدرات وآثارها على المجتمع" هدفت الدراسة الى حماية المجتمع والاقتصاد والفرد من الآثار الخطيرة للجريمة العابرة للحدود والحد من انتشارها، وقد ركزت على مضمون جريمة غسيل الأموال من حيث التعريف وسمات وخصائص عمليات غسيل الأموال، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي والوصفي وتوصلت الى نتائج منها: إفلات مرتكب الجريمة من العقاب نظراً لصعوبة إثبات علمه بحقيقة المال ومصدره غير المشروع، ومن توصياتها: يجب أن تشمل متحصلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي يتم غسلها بالفعل.

التعقيب عن الدراسات السابقة:

- 1- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في التعرف على الجرائم العابرة للحدود وأثارها السلبية على المجتمعات وخاصة تجارة المخدرات.
- 2- اتفقت الدراسات السابقة مع دراسة الباحث في التعرف عن أسباب وأثار انتشار ظاهرة المخدرات دراسة (مساعد، الودي موزة)
- 3- اختلفت بعض الدراسات السابقة مع دراسة الباحث حيث ركزت البعض منها على محاولة التعرف على اتجاهات الشباب حول مروجي المخدرات والخصائص الاجتماعية للمتعاطين دراسة (عطية، مسعود عاشور، جفاره)
- 4- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث والمنهج والتراث الادبي
- 5- ما يميز البحث عن الدراسات السابقة التركز على أحد الجرائم العابرة للحدود (تجارة المخدرات).

سابعاً: النظرية المفسرة للبحث:

نظريية المخالطة الفارقة:

تُعد النظرية من أبرز النظريات البيئية في تفسير السلوك الاجرامي والتي نادى بها العالم الأمريكي سدرلاند، وتسمى أيضاً بنظرية الاختلاط الثقافي أو الارتباط المتمايز، وتنادي النظرية بأن السلوك الاجرامي هو نتاج للبيئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الفرد لسلوك الاجرامي، فالأشخاص يصبحون مجرمين بسبب اتصالهم واحتكاكهم بالأنماط الاجرامية، وتقوم النظرية على محاور أساسية تتلخص في التالي:(رمضان السيد، 1995، ص 77)

- 1- أن السلوك الاجرامي سلوك مكتسب يتعلمه الفرد، فهو ليس فطرياً بمعنى أن الشخص الذي لم يتدرّب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلًا اجرامياً.
- 2- يكتسب السلوك الاجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص
- 3- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الاجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دوراً هاماً في خلق السلوك الاجرامي.
- 4- تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي شيئين محوريين هما:
 - أ- الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة بـ - توجيهه محدد للدعايف والحوافز والمبررات.
- 5- يصبح الشخص منحرفاً بسبب توصله إلى مجموعة تحديات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة.
- 6- تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامي عن طريق الارتباط بمناذج إجرامية وغير إجرامية

تطبيق النظرية:

تعتبر النظرية مدخلاً من خلالها يتعلم الأفراد السلوك الاجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين الذين يتبنون قيمًا وسلوكيات إجرامية وفي حالة تجار المخدرات يتم تعلم تقنيات التهريب من خلال الاتصال بالشبكات الاجرامية وتجنب الكشف من خلال التفاعل مع أفراد ذوي خبرة في المجال، ووفقاً لنظرية المخالطة الفارقة يتعلم السلوك الاجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين وقد يتعلمون مدمّني المخدرات كيفية الحصول على المخدرات واستخدامها من خلال التفاعل مع أقرانهم في بيئة إجرامية، كما أن الجرائم العابرة للحدود تتطلب تعاوناً بين أفراد من دول مختلفة مما يعزز المخالطة الفارقة فتجار المخدرات يتعلمون من خلال هذه الشبكات كيفية تنظيم العمليات، وكلما زاد تعرض الفرد لثقافة إجرامية زادت احتمالية تبني السلوك الاجرامي، ومدمنو المخدرات الذين يعيشون في بيئة فقيرة ومعزولة قد يتعرضون بشكل أكبر لثقافة تعاطي المخدرات.

وما تؤكّد عليه هذه النظرية، أن السلوك الاجرامي يتشكّل من خلال التفاعل بين الفرد وببيئته، وفي حالة الجرائم العابرة للحدود تلعب البيئة الدوليّة دوراً كبيراً في تشكيل السلوك الاجرامي، حيث توفر فرصاً للتهريب والاتجار بسبب الفروق القانونية والاقتصادية بين الدول.

ومن هنا يتضح بأن تطبيق نظرية المخالطة الفارقة على سلوك تجار ومدمري المخدرات في الجرائم العابرة للحدود رغم تعرضها للنقد بأنها لا تفسر بشكل كامل دور التكنولوجيا الحديثة في تسهيل الجرائم العابرة للحدود، إلا أنها أظهرت أهمية التفاعل الاجتماعي في تشكيل السلوك الاجرامي.

ثامناً: الجرائم العابرة للحدود مفهومها، خصائصها، تأثيراتها، طرق الوقاية

على الرغم من أن الجريمة العابرة للحدود تعد حقيقة إجرامية بالغة الخطورة اجتماعياً وصحياً واقتصادياً إلا أنها لم تكتسب صفة الوضوح والتحديد وذلك على اعتبار عدم وجود اجماع على وضع إطار شامل لمثل هذا النوع من الاجرام فهناك العديد من الخصائص التي تميزها عن باقي الجرائم العابرة والتي ستتبين من خلال الهيكل والبنية ومن خلال طبيعة الشاطئ والاهداف: فمن حيث الهيكل والبنية:

1- عدد الأعضاء: لا تقع الجريمة المنظمة إلا من عصابات إجرامية منظمة بمعنى ذلك اتحاد مجموعة من المجرمين في تشكيل اجرامي منظم يكون لكل فرد من أفراد ذلك التنظيم دور معين في الجريمة.

(شعت عبد الله، 2017 ص 7)

فهذه الجماعات تقوم شكل هيكل تنظيمي يتسم تكوينها بنوع من الاستمرارية الجماعية، حيث اشترطت بعض التشريعات عدد معين من الأشخاص لكي تحدد على أنها منظمة، في حين وجود عدد من التشريعات لم تضع نظام معين حتى تسمى الجماعة الاجرامية.

2- يعتبر هذا من أهم الخصائص والسمات الرئيسية لهذه الجريمة ويقصد به ترتيب وجمع الأعضاء داخل بنية أو هيكل شامل ومتكملاً قادر على القيام بأعمالها الاجرامية بحيث يكون الأعضاء تحت قيادة زعيم له الهيمنة والسلطة في اتخاذ القرارات ولهم حتمية الطاعة وتنفيذ الأوامر

3- التخطيط: حيث أن الجرائم التي ترتكب دون تخطيط لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة، إذ أن أسلوب العمل داخل العصابات الاجرامية المنظمة يعتمد على التخطيط وذلك لأنها لا تعتمد على عمل شخص بذاته، بل تعتمد على عمل جماعي يقوم بتقسيم الأدوار بدءاً من الاعداد حتى التنبؤ، حيث تستعين المنظمات الاجتماعية بأشخاص مؤهلين في جميع الميادين. (زريق وردة، 2019 ص 47)

إذ يتم عمل المنظمات الاجرامية بمستوى عالي من الدقة والتخطيط والتنفيذ.

البناء الهيكلـي: أهم ما يميز الجريمة المنظمة هو البناء الهيكلـي الداخلي حيث تقوم على تدرج الوظيفة، فالقائد يكون له السلطة في اتخاذ القرارات و اختيار من يتولى التنفيذ في كل عملية إجرامية والتزام أعضاء عصابته الاجرامية اتجاهه بتنفيذ الأوامر. (تبـيه) (دـت) (ص 60).

من حيث النشاط: يجب أن تملك الجماعة الاجرامية مهارات وقدرات فائقة لاستمرار عملهم وارتكاب جرائمهم وتحقيق غايتهم في الآتي: (حمودي محمد، دـت) (ص 83)

الاختلاف: يعتبر من أخطر نماذج العمل الاجرامي، عادة ما يكون أعضاء الجماعة الاجرامية المنظمة من فئة المحترفين في ارتكاب الجرائم حيث يملك هؤلاء مهارة وقدرة فائقة لتنفيذ أعمالهم الاجرامية وقد يصل هذا الاحتراف إلى تخصص أعضاء المنظمات الاجرامية في نشاط معين فمنهم من يتخصص في المخدرات أو السلاح أو القتل وغيرها، نظراً لما يمتلكه المحترفون من مهارات وهذا ما يتناسب مع الجريمة المنظمة. الاستمرارية: تسمى الجريمة المنظمة بطابع الاستمرار والثبات فهي ممتدة زمنياً وتنتهي بمجرد نهاية حياة رئيسها أو انتهاء عضوية فرد من افرادها، انما تستمر وتنتقل إلى عامة من فرد لآخر من افرادها تكون له قدرة السيطرة عليها، وأنشطتها الاجرامية لا تتوقف نتيجة تكشف عملية ما أو مواجهة من جانب الدولة حتى أنه يصعب أبقائها.

ومن حيث الأهداف: أن الجريمة المنظمة تقوم على تحقيق الربح وهو الهدف الرئيس الذي تسعى إليه جماعة المنظمة إلى تحقيقه الربح المادي، والارباح التي تتحققـها على مستوى الدول لا تقدر بثمن ولا توجد احصائيات مؤكدة بشأنها. (شـعت عبد الله، 2027، ص 204)

كما أن الدخول في تحالفات استراتيجية قد يؤدي إلى اتساع الأنشطة الاجرامية التي تمارسها المنظمات الاجرامية عبر مختلف دول العالم إلى اصطدام مع المنظمات الاجرامية العابرة للحدود، فهذا الاصطدام يولد الاقتتال بينهما ولتجنب هذه النتائج لجأت المنظمات الاجرامية عبر مختلف الدول إلى عقد تحالفات مع

غيرها من المنظمات الاجرامية المحلية والعاشرة للحدود، فهذه التحالفات أدت لزيادة فرص نجاح العملات الاجرامية.

أنواع الجرائم المنظمة العابرة للحدود:

يمكن توضيح أبرز أنواع الجرائم في التالي: (يسرى، هند، ص 17 – 31)

- 1- تجارة المخدرات: وتعتبر أكثر أنواع الجريمة المنظمة انتشاراً وتشمل توزيع المخدر وتصنيعه وزراعته عبر الحدود بين الدول برية أو بحرية وهو ما يتعلق بموضوع البحث الحالي.
- 2- الاتجار بالبشر: وهو استغلال البشر سواء كان الاستغلال الجنسي أو تجارة الأعضاء البشرية ويتم النقل عبر الحدود الدولية ويعد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لوجود استغلال للضعفاء خاصة النساء والأطفال.
- 3- غسل الأموال: ويتم فيه عملية تحويل غير شرعية لأموال مكتسبة من أنشطة إجرامية إلى أموال نظيفة تبدو قانونية عن طريق شبكات إجرامية مصرفية وشركات وهمية مما يضعف النظام المالي ويسهل الأنشطة الاجرامية.
- 4- الاتجار بالأسلحة: وهو تهريب الأسلحة غير المشروعية عبر الحدود مما يسهم في زيادة الصراعات المسلحة وزيادة معدلات الجريمة.
- 5- الجرائم الالكترونية العابرة للحدود: وهي سرقة البيانات والاحتيال المالي والبرامج عبر الانترنت مما يسبب خسائر كبيرة علىوضع المالي للدولة.

مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى العربي:

اكدت الدول العربية على التعاون العربي في مواجهة هذا النوع من الاجرام لحفظ السلم والامن الدولي قامت المجموعة العربية بإنشاء منظمات ووسائل جديدة متغيرة لمكافحة هذه الجريمة منها: (مجموعة مؤلفين، 2014 ص 123)

- 1- جامعة الدول العربية: وتتم باسمها غالبية المؤتمرات المتعلقة بالشؤون التي يهتم بها الوطن العربي من كافة جوانبه بما فيها الناحية الأمنية وأشأت عدة منظمات منها، المكتب الدائم لشؤون المخدرات وأن تقوم كل دولة عضوية بإنشاء جهاز لمكافحة المخدرات وهو أول جهاز أمني إقليمي
- 2- المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة: تهدف المنظمة إلى دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها.
- 3- مؤتمر قادة الشرطة والامن العربي: ومن أبرز إنجازاته عقد مؤتمرات وزراء الداخلية العربية وإقامة معهد عربي لبحوث ودراسات الشرطة.

ثامناً: المخدرات – تصنيفاتها – عواملها – آثارها – دور الخدمة الاجتماعية.

أصبح تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة ظواهر يومية داخل هذه المجتمعات وهي مناطق تزايده فيها العراقيل التي تعوق قدرة الحكومات الوطنية والمحليه على المراقبة وأصبحت فيها العصابات الاجرامية دور فعال.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات أصبح يجذب لمزيد من الأشخاص، ويمكن أن نصنف المخدرات إلى الأنواع التالية: (الغامدي، فرج، 2007 ص35).

- 1- المخدرات الطبيعية: وهي تعد إلى أصل نباتي فقط ومنها: الافيون ويمكن تصنيفه على شكل دخان وهو أول مخدر وضع تحت الرقابة الدولية، والحسبي المستخلص من القنب الهندي تستخرج منه المادة المخدرة من القنب الذهريه، ومخدر الكوكاين وهو مسحوق أبيض ويعد من المخدرات ذات الأثر النشط، ومخدر القات ويعد من المواد النشطة للجهاز العصبي ويسبب الاعتماد النفسي.
- 2- المخدرات المصنعة: وتشمل المورفين ويستعمل على هيئة أملام أهمها: هيروكلوريك المورفين، وبعد أقوى مخدر مانع للألم، ومخدر الهيروين وهو يسبب الإدمان بسرعة وهو أخطر المخدرات التي كثر استعمالها في أنحاء العالم وسهل التهريب، ومخدر الكوداين والكرك.
- 3- المخدرات الصناعية: وتنقسم إلى مواد منومة ومهدئة ومنشطة، وعقاقير الهلوسة.

العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات وتجارتها:

تختلف العوامل والأسباب من شخص إلى شخص ومن جماعة إلى أخرى وبالتالي يصعب تحديد دقيق للعوامل المؤدية ونادرًا ما يكون عامل واحد مسبب في حدود تعاطي المخدرات لاختلاف المدمنين وظروفهم والمجتمعات واختلاف الزمان ومن العوامل: (القرني، 2005، ص 77)

1- ضعف الشخصية: فالشخصية الضعيفة تصدر عنها سلوكيات منحرفة وهناك الشخصية الطبيعية السوية وهناك الشخصية القلقة ويتناوله لإزالة الشعور وهناك الشخصية السيكوباتية الذي يتناولها للحصول على النشوة، والشخصية المريضة نفسيا.

2- ضعف الوازع الديني والتي من شأنه جعل الفرد فريسة للازمات النفسية التي تؤدي إلى الانحرافات.

3- التفكك الاسري: فالتفكك الاسري أو الموت لأحد الوالدين أو جهل الوالدين يكون عاملاً يدفعه فيما بعد إلى تعاطي المخدرات، كما أن للأسرة دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الأبناء، فالنقصان في ذلك أحد المؤشرات التي يمكن التنبؤ من خلالها بتعاطي المخدرات أو الانحراف.

4- أصدقاء السوء: بینت الدراسات أن من أسباب الإدمان بالمخدرات هو تأثير رفاق السوء سواء في الترفيه أو في الحث أو التوريط أو التقليد.

5- وجود المخدر: وهو يعتبر مؤشر كونه موجود ومتوفّر وبالتالي ترتفع نسبة المتعاطين والتجار كلها أمور وعوامل تؤدي إلى انتشار وتعاطي المخدرات.

6- رسوخ مفاهيم غير واقعية: يعتقد معظم متعاطي المواد المخدرة أن تلك المواد لها تأثير إيجابي على العملية الجنسية خصوصاً متعاطي الحشيش حيث يعتقدون أنها مادة تساعد على الإثارة

7- أسباب سياسية واقتصادية: للعامل السياسي والاقتصادي دور في تجارة وانتشار المخدرات وقد وجد أن بعض الوزراء وكبار الشخصيات منخرطون في تجارة المخدرات.

8- أسباب اجتماعية متعددة: أكدت بعض الدراسات أن الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات عدم وجود الفرص المتكافئة أمام أفراد المجتمع، وعدم الإحساس بالأمن والأمان والاستقرار وعدم وجود أوقات فراغ للشباب بطريقة مفيدة، وسهولة الحصول على العقاقير المخدرة ومشكلات الإسكان والبطالة، وزيادة العمالة الأجنبية وحب الاستطلاع وتقليد الآخرين، وضعف الروابط الاسرية.

الآثار المترتبة على تعاطي وتجارة المخدرات:

تتعدد الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات وتجارتها بأبعاد صحية ونفسية واجتماعية واقتصادية في الآتي:

(الطايفي، 2015 ص 79 – 84)

1- الآثار الصحية: تؤدي المخدرات إلى الغثيان والقي وكثره العرق واصفرار الوجه، كما أنه يترتب على ادمان المخدرات أضرار صحية خطيرة منها: الهبوط في الدورة الدموية والتضخم في عضلة القلب والالتهابات الرئوية والتهاب الكبد، والفشل الكلوي والجهاز الهضمي وتلف خلايا المخ، وضعف الطاقة الجنسية، والاصابة بمرض الايدز.

2- الآثار الاجتماعية: أن المخدرات تخلق آثار اجتماعية في القيم منها انتشار الفساد الأخلاقي وانتشار العصابات الاجرامية التي تهدد أمن المجتمع، وتراجع قيم الصدق والامانة والعزلة بسبب وصمة العار حيث يبدو عليه أعراض الانطواء وتؤثر على العلاقات الاجتماعية، وإن المخدرات تؤثر على الفرد وتضعف قدرته على التكيف الاسري، وسوء خلق في التعامل مع الاسرة، فتسبب ضعف الرابطة الاسرية والخلافات وزيادة حالات الطلاق وتراجع مسؤولياته الاسرية في رعاية الأطفال وقد يلجأ إلى السرقة والاحتيال والقتل وفقدان الاحترام المتبادل بين أفراد الاسرة، وضعف التماสک الاجتماعي.

3- الآثار النفسية: اختفاء الراحة والسعادة الزائفة، فيشعر بالاضطهاد والكآبة والعزلة والتوتر العصبي مع هلاوس سمعية وبصرية مثل سماع أصوات ورؤياً أشياء لا وجود لها وتخيلات وقد تصل إلى فقدان العقل والجنون وانخفاض المستوى الذهني

4- الآثار الاقتصادية: يسبب الاضطراب في النواحي الاقتصادية من حيث انتاجيته و يؤدي إلى تناقص كفايته الإنتاجية، وأنفاق تكاليف مادية كبيرة من النفقات التي تعجز عنها الكثير من الدول النامية وخلل في اقتصاد الدولة.

5- الآثار السياسية: هناك دول تسعى وراء التورط في عالم المخدرات وأن هذا التنظيم يستخدم المخدرات كسلاح من أسلحة الحرب ضد الشعوب المستهدفة وأنه يرمي إلى زرع الوهن والضعف بين شباب

الامة، والذي سيفقد مع المخدرات كل ارادته وأن الصهيونية من أخطر هذه المنظمات روجت المخدرات وخاصة في دول العالم الإسلامي.

سبل مواجهة المخدرات:

يتطلب مواجهة خطورة تعاطي المخدرات وتجارتها الجانب الوقائي والعلاجي حيث يتطلب الوقاية من تعاطي وتجارة المخدرات ونشر التوعية عن طريق تعزيز دور الاعلام والتوعية من مخاطر المخدرات وأساليب ترويجها وسبل معالجتها على كافة المستويات عبر البرامج الثقافية والندوات والبرامج الاذاعية بأسلوب سهل وبسيط، وتوفير فرص عمل الشباب ووسائل الترفيه والقضاء على أوقات الفراغ. (العيسي،

2005، ص 155)

أما خطوات العلاج وهو التوقف أولاً عن تعاطي المخدرات ويطلب علاج الإدمان رعاية طبية مكثفة ومستمرة لفترة من الوقت داخل المستشفيات المتخصصة حيث يمر بعدة مراحل منها اعتبار المدمن مريضاً وليس مجرماً وعرضه على الأطباء، وبعد ذلك يأتي العلاج النفسي الاجتماعي من قبل فريق عمل من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين للقضاء على العوامل والمشاكل التي أدت إلى الإدمان بليها مرحلة التأهيل من خلال تأهيل وتدريب المتعاطي من أجل استعادة عمله.

دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ادمان وتجارة المخدرات:

لمهنة الخدمة الاجتماعية دوراً فعالاً في مواجهة الجرائم العابرة للحدود خاصة جرائم المخدرات في الاتي:

- 1- التوعية المجتمعية: يقوم الاختصاصي الاجتماعي بتوعية المجتمع حول الجرائم العابرة للحدود أبرزها المخدرات وآثارها على الأفراد والجماعات باستخدام طرق مهنة الخدمة الاجتماعية الفرد والجماعة والمجتمع ويركز في ذلك على شريحة الشباب كونهم الفئة الأكثر عرضة للانحراف، كما يقوم بالعديد من البرامج الوقائية في المؤسسات المختلفة كالمدارس والمجتمع المحلي
- 2- الكشف المبكر: حيث يعمل الاختصاصي الاجتماعي من خلال مهاراته المهنية على اكتشاف الحالات المعرضة لخطر الوقوع في الآفة سواء بإجراء مقابلات فردية أو جماعية.
- 3- التدخل العلاجي: وهو تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للتغلب على الإدمان وإعادة تأهيلهم والتنسيق مع مراكز العلاج لتوفير الرعاية المناسبة، وبعد انتهاء العلاج يقوم الاختصاصي الاجتماعي بمتابعة الحالات لضمان عدم الانتكاس.
- 4- إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي بتقديم برامج تسهم في تأهيل المتعاقفين تشمل التأهيل المهني والتعليمي وتقييم الدعم لأسرهم.
- 5- عمل بحوث اجتماعية تحدد خصائص المتعاطفين الاجتماعية وتحليل أسباب التعاطي
- 6- استشارة المجتمع للمساهمة في محاربة المخدرات والمشاركة في جهود التوعية

تاسعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

- 1- نوع البحث والمنهج المستخدم: يعد هذا البحث من البحوث الوصفية مستخدماً المنهج الوصفي لارتباطه بكل من موضوع البحث من ناحية وأهدافه من ناحية أخرى.
- 2- حدود البحث:
 - الحدود الموضوعية: التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مخاطر الجرائم العابرة للحدود وسبل مواجهتها (تجارة المخدرات نموذجاً)
 - الحدود الزمنية: فصل الخريف 2025-2026مواعتمد الباحث على عدد من المصادر لجمع البيانات من كتب ورسائل علمية ومجلات محكمة وتقارير واحصائيات.

نتائج البحث:

أولاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول الذي مفاده: ما مفهوم الجرائم العابرة للحدود؟

بيّنت النتائج من خلال الإطار النظري بأن الجرائم العابرة للحدود: اتحاد مجموعة من المجرمين في تشكيل اجرامي منظم يكون لكل فرد من أفراد ذلك التنظيم دور معين في الجريمة.

- الجرائم التي ترتكب دون تخطيط لا تدخل في نطاق الجريمة المنظمة

- القائد يكون له السلطة في اتخاذ القرارات و اختيار من يتولى التنفيذ في كل عملية إجرامية والتزام أعضاء عصابته الإجرامية اتجاهه بتنفيذ الأوامر.

- لها طابع الاستمرار والثبات فهي ممتدة زمنياً وتنتهي بمجرد نهاية حياة رئيسها أو انتهاء عضوية فرد من افرادها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والذي محتواه: ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالقيم الاجتماعية؟ بيّنت النتائج بالآتي:

- المخدرات تخلق آثار اجتماعية في القيم بانتشار الفساد الأخلاقي وانتشار العصابات الإجرامية

- تراجع قيم الصدق والأمانة والعزلة بسبب وصمة العار حيث يبدو عليه أعراض الانطواء

- تضعف القدرة على التكيف الأسري وسوء خلق في التعامل مع الأسرة

- ضعف الرابطة الاسرية وزيادة حالات الطلاق وتراجع مسؤولياته الاسرية في رعاية الأطفال

- فقدان الاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة، وضعف التماสك الاجتماعي

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث والذي تضمن: ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بالصحة العامة؟ بيّنت النتائج وجود مخاطر صحية في التالي:

- أضرار منها الهبوط في الدورة الدموية والتضخم في عضلة القلب والاصابة بمرض الايدز.

- تضعف الجهاز المناعي مما يجعل المتعاطفين أكثر عرضة للإصابة بالأمراض

- تسبب اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق والذهان

- تعاطي المخدرات يؤدي إلى تشوّهات خلقية ومشاكل للأطفال حديثي الولادة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع والذي مفاده: ما آثار مخاطر جرائم تجارة المخدرات المتعلقة بإضعاف الاقتصاد؟ أوضحت النتائج في الآتي:

- الاضطراب في النواحي الاقتصادية من حيث الانتاجية ويؤدي إلى تناقض كفایته الإنتاجية

- تؤدي إلى انتشار الفساد في المؤسسات مما يقلل من فاعلية السياسات الاقتصادية

- تدمير البنية التحتية الاقتصادية مما يجعل البيئة غير جاذبة للاستثمار

- يؤدي غسيل الأموال إلى تشوّيه الأسواق وعدم استقرار العملة المحلية.

خامساً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس والذي محتواه: ما سبل مواجهة مخاطر جرائم تجارة المخدرات.

بيّنت النتائج الآتي:

- يتطلب الوقاية بتنظيم حملات توعية حول مخاطر تجارة المخدرات كأحد الجرائم العابرة للحدود وكيفية تجنب الوقوع ضحيتها.

- إقامة البرامج الثقافية والندوات والبرامج الإذاعية بأسلوب سهل ومبسط، وتوفير فرص عمل الشباب ووسائل الترفيه والقضاء على أوقات الفراغ

- استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل أنظمة المراقبة الحديثة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الامن الحدودي.

- قيام الاختصاصي الاجتماعي بتوعية المجتمع حول الجرائم العابرة للحدود أبرزها المخدرات وأثارها باستخدام طرق مهنة الحمدة الاجتماعية

- إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي بتقديم برامج تساهم في تأهيل المتعاقفين تشمل التأهيل المهني والتعليمي وتقديم الدعم لأسرهم.

- استثارة المجتمع للمساهمة في محاربة المخدرات والمشاركة في جهود التوعية.

الوصيات والمقترحات:

أولاً: التوصيات:

بناءً ما بينه البحث من نتائج يقترح الباحث عدداً من التوصيات التي تتلخص في التالي:

- 1- ضرورة الوقاية الصحية للمجتمع من أخطار تعاطي وتجارة المخدرات باعتبارها ضمن الجرائم العابرة للحدود.
- 2- قيام مهنة الخدمة الاجتماعية بدورها الوقائي من أخطار آفة المخدرات التي تهدد المجتمعات اجتماعياً واقتصادياً وصحيّاً.
- 3- استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل أنظمة المراقبة الحديثة والذكاء الاصطناعي لتعزيز الامن الحدودي.
- 4- إقامة البرامج الثقافية والندوات والبرامج الاذاعية بأسلوب سهل ومبسط، وتوفير فرص عمل الشباب ووسائل الترفيه والقضاء على أوقات الفراغ.
- 5- المحافظة على البنية التحتية الاقتصادية من خلال محاربة الجريمة العابرة للحدود مما يجعلها بيئة جاذبة للاستثمار.
- 6- إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي للشباب بتقديم برامج تسهم في تأهيل المتعافين تشمل التأهيل المهني والتعليمي وتقديم الدعم لأسرهم.

ثانياً: المقتراحات:

- 1- إنشاء مراكز مختصة لتقديم خدمات نفسية واجتماعية وادماجهم في المجتمع.
- 2- اشراك مؤسسات المجتمع المدني في حملات التوعية في المناطق الأكثر عرضة للجرائم العابرة للحدود.

المراجع

- [1] إبراهيم، غانم. (2018). *التغير الاجتماعي والتحولات الاقتصادية*. دار المعرفة الجامعية.
- [2] البريش، عبد العزيز. (2003). *الخدمة الاجتماعية في مجال إيمان المخدرات*. دار جامعة نايف العربية للنشر.
- [3] الحراشة، أحمد والجزازي، محمد. (2012). *إيمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- [4] التقرير العالمي للمخدرات التابع للأمم المتحدة. (2024). *تقرير المخدرات العالمي لعام 2024*. منشورات الأمم المتحدة.
- [5] الزغبي، عبد الله. (2022). *مكافحة الجرائم السيرانية العابرة للحدود: دراسة مقارنة بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، الجامعات الأردنية.
- [6] الغامدي، فرج. (2007). *كيف تجنب أسرتك خطر المخدرات*. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- [7] العيسوي، عبد الرحمن. (2000). *المخدرات وأخطارها*. دار الفكر الجامعي.
- [8] المرشدة، يوسف. (2012). *جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- [9] جفارة، عبد الله. (2020). *مشكلة تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي*. مجلة القرطاس، الجمعية الليبية لعلوم التربية، (8).
- [10] حسن، عبد الباسط. (2018). *مقدمة في علم الاقتصاد*. دار المعرفة الجامعية.
- [11] حمودي، محمد. (د.ت). *الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها*. معهد العلوم القانونية والإدارية، (2).
- [12] خليل، سناة. (2001). *الجريمة المنظمة عبر الوطنية: الجهود الدولية ومشكلات الملاحة القضائية*. المجلة الجنائية القومية.

- [13] دوي، موزة. (2024). ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها في المجتمعات العربية. *مجلة كلية الآداب جامعة عين شمس*, 52.
- [14] رمضان، السيد. (1995). *إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث*. دار المعرفة الجامعية.
- [15] زريق، وردة. (2019). *الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مكافحتها* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية القانون، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- [16] شعت، عبد الله. (2017). *التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي*. مكتبة الوفاء القانونية.
- [17] صالح، أديبة محمد عبد الله. (2009). *الجريمة المنظمة: دراسة قانونية مقارنة*. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
- [18] عبد الله، سالمة. (2012). آراء الشباب الليبي نحو مروجي المخدرات ومدمنيها *المجلة الجنائية القومية*, 58(1).
- [19] عطية، عادل. (2005). *تعاطي المخدرات بين الشباب الليبي [أطروحة دكتوراة]*. معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.
- [20] محمد، السيد. (2020). *الاقتصاد والتغيرات الاجتماعية: رؤية تحليلية*. دار النهضة العربية.
- [21] مجموعة مؤلفين. (2014). *الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها*. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- [22] مسعود، عاشر. (2010). *اتجاهات الشباب الليبي نحو تعاطي المخدرات* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة طرابلس.
- [23] مساعد، أحمد. (2020). *جريمة غسل أموال المخدرات وآثارها على المجتمع*. مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط, 32(3).
- [24] يع肖ري، يسري وعجالي، هند. (2024). *الجريمة المنظمة العابرة للحدود* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق، جامعة 8 ماي 1945.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.